موسكو وبكين ونيودلهي..عناصر التقارب ونقاط الخلاف

(**مجلة الشروق**، دار الخليج، الشارقة، ١٨ نوفمبر ٢٠١٨)

د. نـورهان الشيـخ

أدى التوجـه البرجمـاتى الـذى سـيطر علـى السياسـة الروسـية فـى أعقـاب تفكـك الاتحـاد السوفيتى إلى إعادة إطلاق التعاون بين موسكو وكل من بكين ونيودلهى على أسس مصلحية راسخة، والنمو المضطرد لهذا التعاون واتساع مجالاته، على النحو الذى وطد أركان المثلث الاستراتيجى، "روسيا الصين الهند" "ريك" (RIC)، وهى المبادرة التى دعا إليها، وزير الخارجية الروسى الأسبق ومهندس توجهاتها، يفجينى بريماكوف عام ١٩٩٨، مؤكداً ضرورة التنسيق والتعاون بين القوى الثلاث على أساس من الاحترام والمصالح المتبادلة، وبدأت الثلاثية لقاءتها فعلياً على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٥. وعكس اللقاء الدورى الخامس عشر، الذى تحتضنه إحدى العواصم الثلاث بالتناوب، فى نيودلهى فى ١١ ديسمبر الماضى، عمق التفاهمات الاستراتيجية التى تطورت على مدى ما يزيد من عقد ونصف بين الدول الثلاث، ومدى التعاون الاستراتيجى بينهم فى مختلف المجالات، فى ضوء اتفاقهم لتنسيق الخطوات بشأن تطوير مبادرة لإقامة نظام جديد للأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بمشاركة كافة الدول على أساس مبادئ الحياد والشفافية ووحدة الأمن.

من رحم المثلث الاستراتيجى "روسيا الصين الهند"، نمت عدة أطر تجمع الدول الثلاث أبرزها الجناحين الاقتصادى المتمثل فى مجموعة "بريكس" (BRICS)، والأمنى الذى يشمل منظمة شنجهاى للتعاون التى عقدت قمتها الأخيرة فى ١٠ يونيو ٢٠١٨ بمدينة تشينجداو الصينية. ومن المعروف أن المنظمة بدأت كمجموعة عام ١٩٩٦ بهدف اساسى هو مواجهة الحركات المتطرفة والإرهابية، ومحاربة الجريمة وتجارة المخدرات، وتضم روسيا والصين والهند وباكستان وأربعة من دول آسيا الوسطى، وتعد فاعل أمنى مؤثر فى منطقة أوراسيا، ونادى نووى جديد يضم روسيا والصين والهند وباكستان خارج النادى النووى التقليدى الذى تتزعمه الولايات المتحدة ويشمل حلفائها الغربيين فى حلف شمال الأطلسى.

كما حملت مناورات منظمة شنجهاى "مهمة السلام" التى أجريت فى أغسطس الماضى دلالات هامة، فرغم أنها تجرى سنوياً لمكافحة الإرهاب، إلا إنها كانت الأضخم فى تاريخ المنظمة هذا العام والأولى التى تشارك فيها الهند وباكستان عقب إنضمامهما كعضوين كاملين، وصاحبها اجتماع تنسيقى لرؤساء أركاء الدول الأعضاء، فى تطور هام باعتبارها المرة الأولى

التى تقف فيها القوات الصينية جنباً إلى جنب مع نظيرتها الهندية، وكذلك الحال بالنسبة للأخيرة مع نظيرتها الباكستانية.

أما مجموعة بريكس التى ظهرت للوجود عام ٢٠٠٩ وتضم روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، فقد أصبحت تجمع اقتصادى جاذب للدول النامية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وفى هذا السياق بدأت صيغة «بريكس +» فى قمة ٢٠١٧ التى عقدت بمدينة شيامن جنوب شرق الصين، بمشاركة خمس دول وهي: طاجيكستان، مصر، تايلاند، غينيا، والمكسيك بصفة مراقب، تحت شعار "شراكة أقوى من أجل مستقبل أكثر إشراقا"، وشارك فى القمة العاشرة بجوهانسبرج فى ٢٧ يوليو ٢٠١٨ عشرة من رؤساء الدول الأفريقية منهم رؤساء ناميبيا وأنجولا وتوجو ورواندا وأوغندا والسنغال والجابون. وتستأثر دول بريكس الخمس بأكثر من ربع الناتج المحلي العالمى وأكثر من ١٦% من التجارة العالمية، وما يزيد عن ٤٠% من الانتاج العالمى من الطاقة. وقد قامت المجموعة بتأسيس بنك بريكس للتنمية وصندوق الاحتياطي النقدي لمواجهة آثار التقلبات في أسواق المال، ومقرهما مدينة شنجهاي الصينية، برأسمال ٢٠٠ مليار دولار للمؤسستين فى محاولة لتقويض نظام بريتون وودز الاقتصادى الدولى الذى وضعته الولايات المتحدة لدعم هيمنتها على أوروبا والعالم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بجناحيه البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وخلق توازن دولي في العملية الاقتصادية، وكسر حدة الهيمنة الأمريكية على السياسات المالية العالمية.

ورغم كون بريكس مجموعة اقتصادية إلا إن لها مواقف واضحة من القضايا السياسية والأمنية يعبر عنها عادة الإعلان المشترك للقمة. وقد تضمن إعلان قمة جوهانسبرج التأكيد على دعم دور الأمم المتحدة فى حماية الأمن والسلم الدوليين، وضرورة استئناف الجهود الدبلوماسية لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، والتزامهم بنزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، واتفق أعضاء بريكس على أن التسوية السورية يجب أن تتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة، ودعوا لوقف الأعمال القتالية واستئناف المحادثات في اليمن.

على صعيد أخر شهد التعاون الثنائى طفرات نوعية هامة بين كل من روسيا والصين من ناحية، وروسيا والهند من ناحية أخرى. فرغم إن قمة أكتوبر كانت القمة الثنائية التاسعة عشرة بين موسكو ونيودلهي، إلا إنها كانت قمة استثنائية عكست المدى الاستراتيجى الذى وصل إليه التعاون بين البلدين حيث تم فى إطارها توقيع ٢٠ اتفاقية تنقل العلاقات الروسية الهندية إلى مستوى نوعى متقدم كان أبرزها وأهمها صفقة توريد ٥ كتائب من منظومة الدفاع الصاروخية الروسية "إس-٤٠٠" لنيودلهي، بقيمة تتجاوز خمسة مليارات دولار، وصفقة تتعلق بأربع فرقاطات من نوع كريفاك بقيمة ملياري دولار و ٢٠٠ مروحية خفيفة من طراز كا-٢٢٦ بقيمة

مليار دولار. وقام رئيس الوزراء الهندى نارندرا مودي بإهداء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مقاتلات روسية قديمة من نوع "ميج- ٢١"، شملت "ميج- ٢١ بيس" المصنوعة عام ١٩٧٥، ومقاتلتان من نوع "ميج-٢١ أف-أل" المصنوعتان عام ١٩٧٧، كانت وزارة الدفاع الروسية قد طلبت الحصول عليها لاستخدامها في العروض والاحتفالات العسكرية.

وتتمتع العلاقات الهندية الروسية بخصوصية شديدة، وتعتبر من الشراكات التاريخية الممتدة والمستقرة على مدى سبعة عقود رغم المتغيرات الإقليمية والدولية العاصفة التى مرت بها، والتى كان أهمها وأبرزها تفكك الاتحاد السوفيتى وتحدى إعادة إطلاق الشراكة بين الهند وروسيا الاتحادية خلال حقبة التسعينات. ويمثل التعاون العسكرى التقنى قلب الشراكة المتنامية بين الهند وروسيا والعمود الفقرى لها ويتضمن التزويد بالأسلحة والمعدات العسكرية، والتصنيع المشترك ونقل التكنولوجيا الروسية للهند، والتدريب ورفع كفاءة المقاتلين الهنود. فمن ناحية تعتمد ٧٠% من القوات المسلحة الهندية على الأسلحة وقطع الغيار الروسية، وتعتبر الهند أكبر سوق للسلاح الروسى، ووفقاً لتقديرات الهيئة الفيدرالية الروسية للتعاون العسكري التقني. وتتضح دلالة وأهمية التعاون العسكرى بين البلدين ليس فقط في "كم" الأسلحة الروسية، ولكن فى "نوعية" ما تقدمه روسيا للهند. هذ إلى جانب كون روسيا الدولة الوحيدة التى تتعاون مع الهند فى مجال التصنيع العسكرى المشترك ونقل التكنولوجيا الخاصة بذلك لدلهى، وهى الوحيدة التى تدعم مبادرة "يصنع فى الهند" التى أطلقها رئيس الوزراء الهندى لتطوير الصناعات العسكرية الهندية. ويعمل البلدين منذ أواخر عام ١٩٩٠ على انتاج الصاروخ الروسي الهندى "براهموس" الأسرع من الصوت، وتم تسميته بهذا الاسم نسبة إلى نهرى براهمابوترا وموسكو.

كذلك، شهدت العلاقات بين روسيا والصين قفزات نوعية واضحة على مدى ما يزيد عن ربع قرن، ووصل التعاون العسكرى والتنسيق الاستراتيجى بين البلدين مستوى غير مسبوق، عكستها بوضوح قمة يونيو بين الرئيس الروسى فلاديمير بوتين، والصينى شي جين بينج ، والتى كانت أول قمة لهما بعد إعادة انتخابهما لقمة السلطة فى البلدين. ولأول مرة في تاريخ الصين منح شي الرئيس بوتين وسام الصداقة الذى يعد أرفع وسام دولة يُمنح للشخصيات الأجنبية في الصين، وذلك تقديراً لشخصه ودوره فى النقلة النوعية التى شهدتها الشراكة بينهما.

سبق ذلك تسلم الصين، فى أبريل الماضى، أولى بطاريات صواريخ "إس-٤٠٠" الروسية بموجب صفقة أبرمتها مع موسكو عام ٢٠١٤، لتكون بكين بذلك العاصمة الأجنبية الأولى التي تحصل على هذه الصواريخ، كما تم تدريب مجموعة من العسكريين الصينيين فى روسيا على تشغيل واستخدام المنظومة. كما حصلت بكين على مقاتلات "سو-٣٥" الروسية، الأمر الذى

يزعج واشنطن وتعتبره تهديداً "للسيطرة الجوية الأمريكية" فى منطقة شرق آسيا رغم كونها منظومات دفاعية.

لا يقل التعاون فى مجال الطاقة أهمية عن نظيره فى المجال العسكرى، ومن المعروف أن الهند من كبرى مستوردى الطاقة فى العالم حيث تستورد ٨٠% من احتياجاتها النفطية، وتزداد هذه الاحتياجات باستمرار مع اتساع عملية التنمية وتسارع عملية النمو الاقتصادى بها، فى حين أن روسيا هى أكبر مصدر للغاز وثانى أكبر مصدر للنفط فى العالم ومن ثم يعتبر قطاع الطاقة من أبرز مجالات التعاون لتلاقى مصالح البلدين. وتخطط الهند إلى التحول للاعتماد بالكامل على الغاز الطبيعى والطاقة النووية خلال العقود الثلاثة القادمة، وتعتبر روسيا الشريك الأمثل فى هذا الخصوص. وهناك اهتمام متزايد من جانب الهند بالاستثمار فى قطاع النفط والغاز الروسي، وتعد مؤسسة النفط والغاز الحكومية الهندية "ONGC" أكبر مستثمر هندي في روسيا، ولها استثمارات في مشروع "سخالين ١"، والذى يتم فى إطاره توريد أكثر من مليون طن من النفط إلى الهند سنوياً.

كما يأتى قطاع الطاقة فى صدارة التعاون بين روسيا والصين، ومن المقرر تشغيل خط نقل الغاز الروسى مباشرة للصين "قوة سيبيريا" اعتبارا من مايو ٢٠١٩، وكانت شركة "غازبروم " الروسية قد وقعت مع شركة "سي.إن.بي.إس" الصينية اتفاقية تقضي بتوريد ٣٨ مليار طن سنويا من الغاز الروسي لمدة ٣٠ عاما بقيمة ٤٠٠ مليار دولار، فى صفقة اعتبرت الأضخم عالمياً، وأطلق عليها "صفقة القرن" بين البلدين.

يضاف إلى ذلك التعاون التقنى فى المجال النووى ومجال تكنولوجيا الفضاء حيث تعتبر روسيا الشريك الأساسى للهند فى بناء محطة الطاقة النووية كودانكولام وتطوير قدراتها النووية للاستخدامات السلمية، كذلك وقعت موسكو وبكين فى يونيو الماضى حزمة اتفاقات مهمة في المجال النووي، تعد الأكبر في تاريخ تعاون البلدين في الطاقة الذرية للأغراض السلمية، وتشمل قيام شركة "روس أتوم" الروسية للطاقة النووية ببناء أربع مفاعلات نووية في الصين تبلغ قدرة كل منها ١٢٠٠ ميجاوات، اثنان منها في محطة تينوان النووية الموجودة، واثنان في محطة شوداباو، التي يتم بناؤها حاليا. من ناحية أخرى، احتفلت موسكو ونيودلهى عام ٢٠١٥ بذكرى مرور أربعين عاماً على إطلاق أول قمر صناعى هندى "أريابهاتا "على متن مركبة الإطلاق السوفيتية "سويوز". واتفقت شركة "روس كوسموس" الروسية مع إدارة الفضاء الوطنية الصينية على توسيع مشاريعهما المشتركة في استكشاف القمر، وتشكيل مجموعات علمية روسية صينية لهذا الهدف.

أما على الصعيد التبادل التجارى فتعد الصين والهند من أهم شركاء روسيا التجاريين، وبلغ حجم التبادل التجارى بين موسكو وبكين ٨٧ مليار دولار عام ٢٠١٧، ويعمل البلدان على زيادته إلى ١٠٠ مليار دولار خلال العام الجارى، والارتقاء به ليصل إلى ٢٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠، ويبلغ حجم التبادل التجارى بين روسيا والهند ١٠ مليار دولار، ويسعى البلدان لزيادته إلى ٣٠ مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة، يساعد على ذلك بدأ المحادثات بين الهند والاتحاد الأوراسى فى يونيو ٢٠١٥ لإقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين، وتوقيع الاتفاقية الاطارية الخاصة بذلك على هامش منتدى بطرسبرج الاقتصادى الدولى فى يونيو ٢٠١٥. ومن المعروف أن الاتحاد الأوراسى تم إعلانه بمبادرة من الرئيس الروسى فلاديمير بوتين لتأسيس اتحاد اقتصادى بين الجمهوريات السوفيتية السابقة، على غرار الاتحاد الأوروبى، ويضم حالياً كل من روسيا وبلوروسيا وكازاخستان وأرمينيا وقرجيزستان. كما تم الاتفاق بين موسكو وبكين على ربط مشروع "الحزام والطريق" الذي اقترحه الرئيس الصيني شي جين بينج عام ٢٠١٣، والاتحاد الأوراسي.

على صعيد أخر، تتطور العلاقات الصينية الهندية رغم النزاع الحدودى والتنافس الجيوسياسى والاستراتيجى الذى هيمن تاريخياً على العلاقات بينهما، خاصة فى أعقاب زيار الرئيس الصيني شي جين بينج للهند في سبتمبر ٢٠١٤ وإعلان البلدان عزمهما بناء شراكة تنموية أوثق بينهما، والتأكيد أن الصين والهند كدولتين ناميتين كبيرتين تتبعان سياسة خارجية سلمية وتعطيان الأولوية لتطوير العلاقات مع دول الجوار، وأن الصين تقدر شراكتها الاستراتيجية والتعاونية مع الهند. وقد تأكد هذا التوجه خلال قمة أبريل من العام الجارى حيث دعا شي جين بينج، إلى فتح "فصل جديد" في العلاقات بين بكين ونيودلهي، خلال استقباله رئيس الوزراء الهندي نارندرا مودي فى الصين.

وقد جاءت القمة الأخيرة بعد أشهر من تصاعد التوتر في منطقة دوكلام الحدودية الواقعة غربي بوتان، حيث حصلت مواجهات بين الجيشين الصيني والهندي الصيف الماضي، وعلى إثر ذلك أرسلت الهند قوات إلى المنطقة لمنع الصين من مد طريق عسكري في منطقة غير سكنية، تطالب بها الصين، ثم وافق الجانبان على فك الارتباط في نهاية أغسطس. وتعد منطقة لاداخ بالقرب من بحيرة بانجونج التي يقع نصفها في الهند والنصف الآخر في الصين محل نزاع بين البلدين، وعادة ما يتهم كل طرف الطرف الثاني بمحاولة التوغل فى أراضيه، لكنه نادرا ما تحدث مواجهة فعلية بينهما. ويقف جيشا الطرفين في حالة مواجهة في هضبة دوكلام في الجزء الشرقي من الحدود غير المرسومة، التي تمتد مسافة ٣ آلاف و ٥٠٠ كم. وقد طلبت الصين مرات عديدة من الهند سحب قواتها، لكن وسائل الإعلام القومية في كلا البلدين تدعو الحكومتين

إلى عدم التنازل. حتى أن صحيفة غلوبال تايمز، التي يصدرها الحزب الشيوعي الصيني، حذرت الهند من أن الجيش الصيني أقوى بكثير مما كان عليه عام ١٩٦٢ عندما هَزم الجيش الهندي في النزاع حول هملايا.

رغم محاولات تجاوز الخلاف الصينى الهندى، وعمق المصالح بين موسكو وبكين ونيودلهى على المستويين الثنائى والثلاثى، تظل العلاقة مع الولايات المتحدة ليست على نفس النمط بين الدول الثلاث رغم تأكيدها على عالم متعدد القوى، أكثر عدالة وتوازناً. فواشنطن تعتبر، وفقاً لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التى أصدرها دونالد ترامب فى ديسمبر ٢٠١٧، أن دور روسيا والصين الدولى يمثل تهديداً للولايات المتحدة، بالنظر إلى التناقضات الهيكلية الممتدة بين الولايات المتحدة، والبلدين اللتان تحاولان معاً حلحلة النظام أحادى القطبية التى تتربع الولايات المتحدة على قمته، وفى ضوء ذلك تحتدم المنافسة والمواجهة الأمريكية مع كل من موسكو وبكين باعتبارها تؤشر لمستقبل النظام الدولى والمكانة الأمريكية به على الصعيدين الاسترايجى والاقتصادى. ويمكن فى هذا السياق تفهم التصعيد الأمريكى والحزم المتتالية من العقوبات الأمريكية ضد روسيا، وكذلك الرسوم الجمركية التى قامت بفرضها على الصين فى يوليو الماضى، وردت عليها بكين بفرض رسوم مساوية على صادرات أمريكية للصين بالقيمة نفسها.

هذا فى حين تعتبر الهند واشنطن شريك استراتيجى هام وتحاول الحفاظ على أكبر قدر من التوازن فى العلاقة بين واشنطن وموسكو، وفى هذا السياق رفضت الهند الانضمام إلى العقوبات التى فرضتها واشنطن وحلفائها فى أوروبا وآسيا على روسيا على خلفية الأزمة الأوكرانية، وشاركت قوات هندية فى احتفال موسكو بالذكرى السبعين للانتصار فى الحرب الوطنية العظمى فى ٩ مايو ٢٠١٥، رغم الضغوط الشديدة التى مارستها الولايات المتحدة على مختلف الدول وخاصة حلفائها لمنعهم من المشاركة فى الاحتفالات الروسية.

إن الشراكة الروسية الصينية الهندية نضجت واكتسبت قوة واستقرار تكفل لها الاستمرارية والتطور فى المستقبل، وستظل لها الأولوية على أجندة الأطراف الثلاثة، إنطلاقا من اعتبارات برجماتية ومصلحية بحتة، ليغير المثلث الاستراتيجى كثيراً من موازين القوى الدولية على الصعيدين الاستراتيجى والاقتصادي باتجاه مزيداً من التعددية والتوازن فى هيكل القوى والنظام الدولى.